جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://nauss.edu.sa
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Future Strategies for Managing Risks of Epidemics and Health Disasters in Light of the Novel Coronavirus Crisis

الإستراتيجيات المستقبلية لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في ظل تجربة أزمة فيروس كورونا المستجد

عبد العليم محمد عبود معبد*
قسم الإدارة الأمنية، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية

Abdel Alim Mohamed Aboud Meabed*
Department of Security Administration, College of Criminal Justice, Naif Arab University of Security Sciences

Received 21 Jun. 2020; Accepted 07 Jul. 2020; Available Online 30 Jul. 2020

Abstract

This research shows future strategies for managing risks of epidemics and disasters in light of the negative impacts and repercussions affecting the world in the light of the new coronavirus crisis.

The research includes an introductory section and four sections. The first section describes the research problem by highlighting the main question and sub-questions of the research. The research objectives, importance and terminologies are also presented in this section. The second section discusses the management of risks associated with epidemics and health disasters. It explains how we can be prepared and ready to face them. The third section sheds light upon the most critical consequences affecting the health, economic, social, psychological, and political fields because of the outbreak of COVID-19. The fourth section explores the most important strategic transitions that may happen in the future after the end of the coronavirus pandemic. The lessons learned and the harsh experience affecting the world during the epidemic outbreak are elucidated in this section.

In its concluding section, the research presents some findings and recommendations for highlighting the risks of epidemics and disasters. It demonstrates that a paradigm shift should be made for enhancing the capabilities and preparedness of countries in the future. Subsequently, we can prevent or at least reduce the negative effects of such disasters.

Keywords: *Security Studies, Health Crisis, Disaster, Epidemic, The Pandemic, Risk Management,* COVID-19.

المستخلص

يتناول هذا البحث الإستراتيجيات المستقبلية لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث في ضوء التداعيات والآثار السلبية التي تعرض لها العالم في ضوء تجربة أزمة فيروس كورونا المستجد.

ويتضمن البحث خلاف التمهيد أربعة مباحث: تناول المبحث الأول منها مشكلة البحث من حيث التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية، وأهداف البحث وأهميته ومصطلحاته. وتناول المبحث الثاني موضوع إدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية وكيفية التأهب والاستعداد لمواجهتها.

أما المبحث الثالث من البحث، فقد تناول أهم التداعيات التي تعرض لها العالم من جراء انتشار مرض كورونا المستجد في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية. ثم تناول المبحث الرابع والأخير أهم التحولات الإستراتيجية المتوقع حدوثها مستقبلًا بعد انتهاء هذه الجائحة في ضوء الدروس المستفادة والتجربة القاسية التي عاشها العالم أثناء انتشار الوباء.

وقد اختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تؤكد في مجملها ومحتواها مدى خطورة هذه الأوبئة والكوارث وضرورة إحداث نقلة نوعية في قدرة وتأهب دول العالم مستقبلًا بما يمكن من منع هذه الكوارث أو على الأقل الحد من آثارها.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الأزمة الصحية، الكارثة، الوباء، الجائحة، إدارة الأخطار، كوفيد- 19.

* Corresponding Author: Abdel Alim Mohamed Aboud Meabed
Email: ameabed@nauss.edu.sa

doi: 10.26735/IAOM1974

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2020. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

في نهاية عام 2019م ظهرت في الأفق إرهاصات لأزمة صحية خطيرة؛ وذلك بإعلان الصين عن ظهور وانتشار فيروس في مدينة ووهان التابعة لإقليم هوبي، وقد سمي فيما بعد بفيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وسرعان ما تخطى هذا الوباء حدود الصين وأصاب الغالبية العظمى من دول العالم.

وعلى الرغم من أن العالم قد شهد من قبل الكثير من الأزمات التي بلغت أقصاها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإن الأطراف التي شاركت في هذين الحربين أو المتأثرة بنتائجهما كانت تعرف من هي الأطراف المتحاربة، ومدى المسار المتوقع لهذه الحروب، بينما في حالة هذا الوباء فإن العالم يحارب عدوًا مجهولًا ضرب وما زال يضرب جميع مناحي الحياة، وأجبر أكثر من نصف سكان العالم على البقاء في منازلهم.

ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية في الثلاثين من يناير 2020 رسميًّا تفشي الوباء، وأنه أصبح يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، ثم عادت أكدت في الحادي عشر من مارس 2020م تحول الفاشية إلى جائحة بعد وصولها إلى أكثر من (160 دولة)، ومنذ هذه اللحظة أضحت أزمة وباء كورونا العنوان الرئيس في مختلف وسائل الإعلام في جميع دول العالم، وأعلنت معظم الدول حالة الاستنفار القصوى لمواجهة هذا التحدي الذي نقل العالم من حالة الاستقرار النسبي إلى حالة القلق والتوتر؛ حيث ترتب على الوباء شبه توقف لعجلة الزمن، وتعطل الأعمال، بل وشلل نسبي في جميع اقتصاديات حتى أغنى الدول المتقدمة اقتصاديًّا، خاصة وأن العالم لم يكن مستعدًا بالشكل الجيد لمواجهة آثار هذا الوباء في ظل غياب حالة من التوقع أو التنبؤ باحتمالات حدوث مثل هذه الكارثة.

وقد تنبأ الكثير من الباحثين ومراكز البحوث والمنظمات المعنية في العالم أن عالم ما بعد كورونا سوف يختلف كثيرًا عن عالم ما قبله، وأن هذه التجربة الصعبة سوف تدفع العالم إلى دراسة وإعداد إستراتيجيات مختلفة تمكنها مستقبلًا من تحسين قدرة الدول بجميع قطاعاتها على التنبؤ والتعامل مع أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في حال حدوثها، وبما يمكن من إدارة هذه الأخطار بشكل يحد من تداعياتها وآثارها السلبية، وأن هذه الإستراتيجيات لن تتوقف فقط على تطوير قدرات القطاع الصحي، وإنما سوف تمتد إلى تغيير منهجي وإستراتيجي في مجالات متنوعة تحد من توقف الحياة التي يمكن أن تحدثها تلك الأوبئة والكوارث الصحية.

وفي السياق السابق فإن هذه الدراسة سوف تتطرق إلى محاولة دراسة وعرض والتنبؤ بالاتجاهات الإستراتيجية المستقبلية المتوقعة في مجال إدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية.

2. المبحث الأول: منهجية الدراسة وأهم المصطلحات

2. 1. مشكلة الدراسة

سبق الإشارة في مقدمة الدراسة إلى أن أزمة تفشي وباء كورونا (COVID-19) صنفها البعض بأنها من أخطر الأزمات التي واجهتها البشرية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولعل أحد الأسباب الرئيسة التي فاقمت من حجم الكارثة هو عدم التنبؤ أو توقع حدوث كارثة بهذا الحجم، وبالتالي عدم الاستعداد الكافي من جانب الدول لمواجهة تداعيات كارثة بهذا الحجم.

ولعل غياب هذا الاستعداد قد أدى إلى تفاقم التداعيات والآثار السلبية لها وامتدادها إلى جميع مجالات ومكونات الحياة البشرية.

ويكفي التدليل على حدة هذه الجائحة وصعوبة آثارها بما حدث من اكتظاظ المستشفيات في أنحاء العالم بالمصابين الذين وصل عددهم طبقًا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية وجامعة جونز هوبكينز الأمريكية إلى أكثر من (13 مليون) مصاب حتى تاريخ 15 يوليو 2020، ووصول أعداد الوفيات إلى أكثر من (500,000) حالة وفاة (Coronavirus disease (COVID-19) Situation Report – 177, 2020) ولم يتوقف الأمر عند الجانب الصحي، بل امتدت التداعيات إلى جميع مقومات استمرارية الحياة بشكلها الطبيعي، فقد أدت إلى حجر البشر في منازلهم، وتوقفت عجلة الاقتصاد، وتعطلت حركة السفر والسياحة، وانقطع ما يقرب من (1.6) مليار طفل وشاب في 161 دولة من الذهاب إلى مؤسساتهم التعليمية (سافيدرا، 2020)، وتعطلت مصالح البشر نتيجة إغلاق المؤسسات، سواء الحكومية أو الخاصة.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها ومازالت تبذلها الدول وجميع المنظمات المعنية لمكافحة هذا الوباء، فإن الممارسات والتداعيات التي حدثت قد أظهرت أن هناك حاجة مستقبلية لبناء واعتماد إستراتيجيات وآليات أكثر فاعلية لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية بأسلوب علمي، وهذا ما سوف تتناوله هذه الدراسة.

2. 2. تساؤلات الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيس لهذه الدراسة في الآتي: ما الإستراتيجيات المستقبلية لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية ... في ظل تجربة أزمة فيروس كورونا المستجد. وكمدخل للإجابة عن التساؤل الرئيس تطلب الأمر الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية: ما المقصود بإدارة الأخطار ومراحلها وأدواتها ودورها في إدارة الأوبئة والكوارث

الصحية؟، وما التداعيات المختلفة لأزمة فيروس كورونا المستجد؟، وما الإستراتيجيات المستقبلية المتوقعة لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في ضوء الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد؟

2. 3. أهداف الدراسة

في ضوء التساؤلات السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة في التعرف على المفاهيم الخاصة بإدارة الأخطار وكيفية الاستفادة منها في إدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية. واستعراض أهم التداعيات الناتجة عن أزمة فيروس كورونا المستجد (حتى الآن) وعلى جميع المستويات المختلفة. والتوصل إلى تحديد لأهم ملامح الإستراتيجيات المستقبلية المتوقعة لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في ضوء الدروس المستفادة من التجربة.

2. 4. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الحفاظ على صحة الإنسان باعتباره العنصر الأساسي والمحوري في عملية التنمية، وعلى اعتبار أن الصحة هي السبب الرئيس لتمتع الإنسان بعقل وفكر سليم، بالإضافة إلى أن جميع الدساتير والنظم السياسية في دول العالم تتضمن مسؤولية الدول عن توفير الرعاية الصحية لمواطنيها. وتتجلى الأهمية أيضاً في تزايد حجم التحديات والتداعيات والمصاعب الناتجة عن وباء فيروس كورونا المستجد، وما تركته هذه التحديات من آثار أدت إلى شبه توقف للحياة الإنسانية لفترات زمنية متفاوتة من دولة لأخرى.

إن الأزمة المشار إليها قد أوضحت أن هناك قصورًا وعدم جاهزية لدى الكثير من الدول والمنظمات المعنية للتعامل مع هذا النوع من الأزمات. كما أن هناك فرصة بعد انتهاء هذه الجائحة، وفي ضوء الدروس المستفادة منها إلى تحسين وتطوير قدرات العالم وفق رؤية إستراتيجية ليس فيما يتعلق بالمنظومة الصحية فقط، وإنما في جميع أنشطة ومكونات الحياة البشرية، سواء في الاقتصاد أو السفر أو التعليم أو التطبيقات التقنية.... وغيرها للتعامل بفاعلية مع هذه النوعية من الأزمات.

2. 5. المنهج المستخدم في الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات الضرورية من مصادرها العلمية المختلفة لحل مشكلة معينة أو مواجهة موقف معين والتحليل الكامل لجميع البيانات التي تم جمعها وتحليلها بأكبر درجة من الدقة والموضوعية (بازرعة، 1995).

2. 6. أهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة

الأزمة

الأزمة لغة طبقًا لما ورد في قاموس مختار الصحاح هي «الشدة أو القحط» (أنيس، 1424هـ، ص. 6).

أما عن التعريف الاصطلاحي فإن هناك تعريفات متعددة، فعلى سبيل المثال يعرفها (الشعلان، 2012، ص. 12) بأنها «خلل نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية التي غالبًا ما تكون بفعل الإنسان». ويعرفها معجم وبستر بأنها «نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسواء، وأنها لحظة حاسمة أو وضع أو موقف بلغ مرحلة حرجة» (إصلاح، 2002).

وهناك أيضًا من يعرفها إداريًّا بأنها «ظاهرة غير مستقرة تمثل تهديدًا مباشرًا وصريحًا لبقاء المنظمة واستمراريتها وتتميز بدرجة معينة من الأخطار، وتمثل نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تعود إلى نتائج غير مرغوبة تؤثر سلبًا على كفاءة وفاعلية متخذ القرار، وتؤدي إلى خسارة مادية ومعنوية وجسدية في سمعة المنظمات ومكانتها ومستقبلها» (اللامي والعيساوي، 2015، ص. 12).

الصحة Health

طبقًا لدستور منظمة الصحة العالمية المنعقد في نيويورك عام 1946 فإن الصحة تعني «حالة من اكتمال السلامة بدنيًّا وعقليًّا واجتماعيًّا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز (منظمة الصحة العالمية، 2020).

الأزمة الصحية Health Crisis

هي حالة صعبة أو نظام صحي معقد يؤثر على البشر في منطقة أو عدة مناطق جغرافية.

الكارثة Disaster

ارتباك خطير في وظائف المجتمع ينتج عنه خسائر اقتصادية أو بيئية أو بشرية أو إدارية على نطاق يتجاوز قدرة المجتمع المتضرر على مواجهتها بالاعتماد على موارده الذاتية (اليونسكو، 2016، ص. 8).

الوباء Epidemic

هو انتشار مفاجئ وسريع لمرض في رقعة جغرافية ما فوق معدلاته المعتادة في المنطقة (WHO, 2020a).

الجائحة The Pandemic

عبارة عن أعلى درجات الخطورة في قوة انتشار الفيروس، وذلك بانتشاره في أكثر من منطقة جغرافية في العالم وليس في قارة أو إقليم (سديري، 2020).

الأخطار Risks

هي حدث مادي أو ظاهرة أو نشاط بشري يحتمل أن يسبب الضرر، وقد يحدث خسارة في الأرواح أو أذى أو ضررًا في الممتلكات أو ارتباكًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا أو تدهورًا بيئيًّا، ويمكن أن يشمل هذا ظروفًا كامنة قد تمثل تهديدات في المستقبل وتكون متباينة النشأة (إطار عمل هيوغو، 2008، ص. 62).

إدارة الأخطار Risk Management

تعرف بأنها «مجال التوصل لمنع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه، كما تمتد إلى تدبير الأموال اللازمة للتعويض عن الخسائر التي تحدث» (عبد المنعم وآخرون،2008، ص. 6).

وهناك من يعرفها بأنها «العملية التي تشمل تعريف الأخطار وتحديدها وتحليلها وتقييمها وإعداد الاستجابات الملائمة لها، ومن ثم الرقابة على تنفيذ تلك الاستجابات (الجراح، 2018، ص. 32).

التأهب Preparedness

«هي القدرات والمعارف التي قامت بتنميتها الحكومات أو منظمات الاستجابة الفنية، أو المجتمعات المحلية والأفراد الذين يمكنهم توقع أثر أحداث أو ظروف الأخطار المحتملة أو الوشيكة أو الحالية والاستجابة لها بصورة فعالة» (إطار عمل هيوغو، 2008، ص. 4).

منظمة الصحة العالمية World Health Organization

هي واحدة من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مجال الصحة ويرمز لها بالرمز (WHO) وقد أنشئت في السابع من إبريل عام 1948م ومقرها الحالي في جنيف بسويسرا، وهي السلطة التوجيهية والتنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المجال الصحي (منظمة الصحة العالمية، 2020).

3. المبحث الثاني: إدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية

الكوارث هي نتائج الجمع بين الأخطار وأوجه الضعف الناتجة عن تفاعل معقد بين عوامل عديدة ومتشابكة يقع الكثير منها ضمن نطاق السيطرة البشرية، ويخرج البعض عن هذه السيطرة، لذا فإنه يجب التحسب والاستعداد لهذه الأخطار الناتجة عن الكوارث ومنع وقوعها أو على الأقل الحد من تأثيرها بدرجة كبيرة، وذلك لن يتأتى إلا من خلال تعزيز القدرات والإستراتيجيات المكونة لعملية إدارة الخطر وبشكل علمي.

وفي إطار ما سبق فإن الباحث سوف يتناول في هذا المبحث المفاهيم الخاصة بالأخطار وكيفية تقييمها وإدارتها خاصة في مجال أخطار الأوبئة والكوارث الصحية، وكذلك مناقشة آليات وكيفية التنبؤ والتأهب لمواجهة هذه الأوبئة والكوارث حال حدوثها؛ وذلك على النحو التالي:

3. 1. إدارة الأخطار

3. 1. 1. مفهوم الخطر وإدارته

الخطر هو مفرد أخطار، ويعرف لغة بأنه الإشراف على الهلاك أو ما يهدد الأمن والسلامة.

أما في الاصطلاح فهناك تعريفات متعددة منها أن الخطر هو مزيج من النتائج أو العواقب لحدث ما مع احتمالية حدوثه (Coun-cil of the European union, 2011, p. 10). ويعرفه الجراح (2018، ص. 29) بأنه المحصلة الناتجة عن احتمال حدوث حدث غير مرغوب، مع الآثار السلبية الناتجة عن ذلك الحدث التي تشكل تهديدًا كليًّا أو جزئيًّا لتحقيق الأهداف المرسومة.

ويعرفه (Williams, 1991, p. 11) بأنه «عدم التأكد الممكن قياسه، وتتحقق إمكانية القياس في تلك الحالات التي يمكن فيها استخدام وتطبيق نظرية الاحتمالات وذلك بهدف قياس درجة عدم التأكد (الجراح، 2018، ص. 30). وأيًّا كانت التعريفات المتعلقة بمفهوم الخطر فقد أوضح (الجراح، 2018، ص. 30) أنها عملية تتضمن ثلاثة عناصر هي:

- حدث أو حالة غير مرغوب فيها.
- حالة من عدم التأكد الخاصة بالمستقبل.
- التأثير السلبي على تحقيق الأهداف المخططة.

وفي ضوء ما سبق فإن حجم الخطر يمكن تحديده في ضوء عاملين هما احتمال الحدوث، ومستوى التأثير السلبي.

3. 1. 2. أهمية إدارة الخطر

سبق الإشارة في المبحث السابق إلى أن إدارة الخطر هي مجال للتوصل لمنع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره، وذلك بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلًا وتستمد عملية إدارة الخطر أو الأخطار أهميتها من العوامل التالية:

- تعزيز مستوى الأمن وتقليل الخوف من حالات عدم التأكد في المستقبل.
- المحافظة على الموارد المادية من حيث توجيهها نحو الحالات ذات الحاجة الأكبر.
- توجيه الجهود نحو الحالات التي تشكل التهديد الكبير لمستقبل المنظمة أو الكيان الإداري.

- المساعدة في تحسين جودة عمليات التخطيط الإستراتيجي.
- تحديد البدائل المتاحة للتعامل مع الأخطار المحتملة.
- تحديد الأخطار قبل حدوثها وترتيب أولويات التعامل معها.
- التقليل من مستوى التعرض للأخطار.
- تنفيذ إجراءات التعامل مع الأخطار بفاعلية من حيث التكلفة والوقت (الجراح، 2018، ص. 34-35).

3. 1. 3. عوامل نجاح إدارة الأخطار

تهدف عملية إدارة الأخطار إلى الحد من حالات عدم التأكد الخاص بالمستقبل، وبما يمكن من الكشف عن أكبر قدر من الأخطار قبل وقوعها وإعداد وتنفيذ الاستجابات الملائمة لتجنب أو تقليل الآثار السلبية للأخطار، إلا أن هناك عدة عوامل تسهم في النجاح في إدارة الأخطار، منها على سبيل المثال ما يلي:

- إسهام جميع الجهات ذات العلاقة في جهود إدارة الأخطار.
- أن تكون جميع المعلومات متاحة للأطراف المشاركة في نشاطات إدارة الأخطار.
- وجود قنوات اتصال مفتوحة بين جميع المعنيين بإدارة الأخطار.
- قابلية جميع إجراءات إدارة الأخطار للتطبيق العملي.
- أن تتوافق وتتواءم الإجراءات المتبعة لإدارة الأخطار مع طبيعة ومتطلبات بيئة العمل.
- أن يمثل الاعتقاد بأهمية إدارة الأخطار جزءًا من ثقافة المنظمة في جميع مستوياتها الإدارية.
- أن يتم استخدام وتبني منهج شامل يهدف إلى كشف وتحليل ومعالجة جميع أنواع الأخطار المحتملة (الجراح، 2018، ص. 36-37).

3. 2. خطوات ومراحل إدارة الأخطار

حدد (عبدالمنعم وآخرون، 2008، ص. 6) عدة خطوات لإدارة الخطر (الشكل 1) وهي:

- **تعريف الأخطار:** وهي الخطوة الأساسية للتعرف على الأخطار المحيطة.
- **تحليل الأخطار:** ويتم في هذه المرحلة تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.
- **تقييم الخطر:** ويعني تحديد عنصري الخطر من حيث الآثار التي يحدثها كل خطر، واحتمال الحدوث.
- **التحكم في الأخطار:** وفي هذه المرحلة يتم تحديد أفضل الطرق التي يمكن استخدامها لتقليل احتمال حدوث الخطر وآثاره.
- **المراقبة والمتابعة الدورية:** وتهدف إلى استكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في أخطار سابقة.

ويرى بعض الباحثون أن عملية إدارة الأخطار تتضمن المراحل التالية (Cooper et al., 2005, p. 49) و(الجراح، 2018، ص. 39) تأسيس إطار إدارة الأخطار، وكشف وتحديد الأخطار، وتحليل الأخطار، وتقييم الأخطار، والتعامل مع الأخطار، والرقابة، والاتصال. ويمكن تفصيل المراحل الخمس الأولى من هذه المراحل كما يلي:

3. 2. 1. المرحلة الأولى: مرحلة تأسيس إطار إدارة الأخطار

وتمثل المرحلة الأساسية التي تؤثر في درجة نجاح وفاعلية إدارة الأخطار. وتشمل ما يلي:

- تحديد الأهداف التي تسعى المنظمة أو الكيان الإداري إلى تحقيقها.
- تحديد الموارد اللازمة لعمليات إدارة الأخطار.
- تحديد مدى وإمكانية الحصول على المعلومات اللازمة لإدارة الأخطار.
- تحديد جميع الأطراف المعنية بإدارة الأخطار.
- صياغة الآليات التي تتضمن وتضمن استمرارية تحديد وتقييم الأخطار.
- التخطيط لكيفية دمج إجراءات إدارة الأخطار مع بقية الإجراءات الإدارية في المنظمة.
- التعريف الدقيق للمفاهيم ذات العلاقة بإدارة الأخطار، وكيفية قياس هذه المفاهيم.
- تعزيز ثقافة إدارة الأخطار بالمنظمة.

3. 2. 2. المرحلة الثانية: تحديد الأخطار

وتهدف هذه المرحلة إلى كشف وتحديد الأخطار التي يمكن أن تشكل تهديدًا. وسوف ينتج عن هذه المرحلة قائمة بالأخطار التي يمكن أن تهدد المنظمة أو الكيان الإداري مستقبلًا. وهناك عدد من الاعتبارات التي يمكن أن تسهم في نجاح وزيادة فاعلية عملية تحديد الأخطار.. منها على سبيل المثال ما ذكره الجراح (2018، ص. 43-44):

- التبكير في عملية تحديد الأخطار.
- توسيع مصادر المعلومات.

- عدم إهمال أي خطر يتم اكتشافه مهما صغر شأنه.
- الاستعانة بذوي المعرفة والخبرة في تحديد الأخطار.
- توثيق الأخطار التي يتم تحديدها.

وهناك عدد من الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها في عملية تحديد الأخطار لكل منها جوانب القوة وجوانب الضعف. وتتحدد الطريقة المناسبة في ضوء الاعتبارات التالية: طبيعة التهديد أو الأخطار التي تواجهها المنظمة، والوقت المتاح، والموارد المتاحة، ومدى الإلمام بالطرق المختلفة لتحديد الأخطار.

وصنف البعض طرق تحديد الأخطار في ثلاث مجموعات هي: المجموعة الأولى: المراجعة التاريخية للكوارث السابقة. والمجموعة الثانية: تقييم الحاضر. والمجموعة الثالثة: الطرق الإبداعية.

ويندرج تحت المجموعات السابقة عدد من الطرق منها العصف الذهني (Brainstorming)، والمراجعة التاريخية (Historical Review)، والمقابلة (Interview)، والاستبانة (Question-naire)، وقوائم الفحص (Checklists)، ومخططات السبب والأثر (Cause and Effect Diagrams)، وشجرة الخطأ (Fault Tree)، وطريقة دلفي (Delphi Technique)، وتحليل (SOWT).

3. 2. 3. المرحلة الثالثة: تحليل الأخطار

يمكن تعريف تحليل الأخطار بأنه العملية التي يتم من خلالها تقدير احتمال حدوث الخطر، وتقدير مستوى تأثيره في حال حدوثه، وتصنيف الأخطار وفقًا لحجمها (Council of the European union, 2011, p. 25)، ويرى الجراح (2018، ص. 61) أن هناك عددًا من العوامل التي يمكن أن تسهم في نجاح عملية تحليل الأخطار من أهمها ما يلي:

- إجراء تحديد دقيق للأخطار.
- استخدام المعلومات ذات الموثوقية العالية نسبيًّا.
- توثيق نتائج عملية تحليل الأخطار.
- تكرار عملية تحليل الأخطار بشكل دوري.

وهناك عدة مناهج لتحليل الأخطار يمكن تحديدها في التحليل الكيفي أو النوعي، والتحليل الكمي البسيط، والتحليل الكمي. ويتضمن كل منهج من هذه المناهج عدة مقاييس، حيث يستخدم المنهج الأول مقاييس وصفية لوصف احتمالات حدوث الأخطار ومستوى تأثيرها، وتعتبر نتائج هذا النوع من التحليل أقل دقة من نتائج التحليل شبه الكمي أو الكمي الذي يستخدم الأساليب الرياضية والحاسوبية.

3. 2. 4. المرحلة الرابعة: تقييم الخطر

وهناك عدد من الطرق الإحصائية التي يمكن بواسطتها تقييم درجة الخطر لكن أبسطها وأكثرها فاعلية هو وصف درجة الخطر بأنها عالية جدًّا، عالية، متوسطة ومنخفضة كما هو موضح في الجدول 1. وتعتمد عملية تقييم درجة الخطر على عاملين هما تأثير الخطر، احتمال حدوث الخطر (عبد المنعم وآخرون، 2008، ص. 13).

3. 2. 5. المرحلة الخامسة: الاستجابة للأخطار

وفي هذه المرحلة يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع الخطر مثل منع حدوث الخطر، وتجنب الخطر، وتخفيف مستوى تأثير الخطر، ومشاركة الخطر (البحث عن شريك قادر على تخفيض آثار الخطر)، والتأمين (تحويل آثار الخطر إلى جهات متخصصة)، وقبول الخطر.

3. 3. التأهب للكوارث

أدى تضاعف الكوارث المسجلة على مدى العقدين الأخيرين إلى قيام الأمانة الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث ومكتب الشؤون الإنسانية بإصدار إطار عمل يهدف إلى بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث من خلال مجموعة من الإرشادات والمؤشرات، والقيام بشكل منهجي بإدراج نهج الحد من الأخطار في تنفيذ التأهب لحالات الطوارئ وبرامج الاستجابة والإنعاش (إطار عمل هيوجو، 2008، ص. 1).

ولتحقيق هذه الأهداف أوضح إطار عمل هيوغو خمس أولويات هي:

- إيلاء الأولوية للحد من أخطار الكوارث.
- تحسين المعلومات المتعلقة بالأخطار والإنذار المبكر.
- بناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الأخطار.
- الحد من الأخطار في القطاعات الرئيسة.
- تعزيز التأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية.

جدول 1 - تقييم درجة الخطر

Table 1 – *Risk level evaluation*

الاحتمال / التأثير	عالٍ	متوسط	منخفض
عالٍ	عالٍ جدًّا	عالٍ	متوسط
متوسط	عالٍ	متوسط	منخفض
منخفض	متوسط	منخفض	منخفض جدًّا

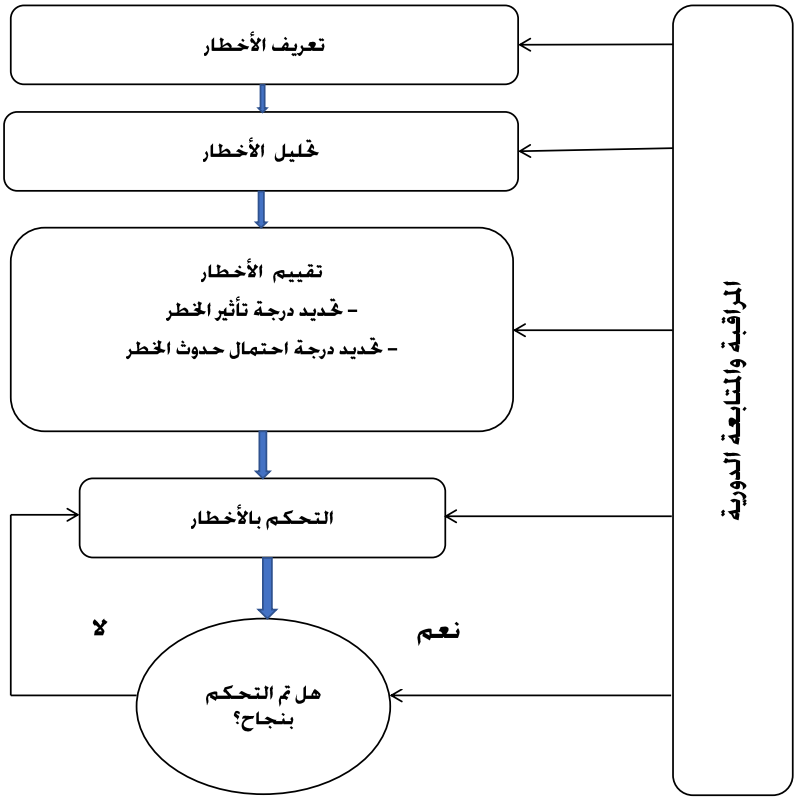

شكل 1 - خطوات إدارة الأخطار (عبدالمنعم وآخرون، 2008، ص. 7)

Figure 1 – *Risk management steps*

وقد حدد هذا الإطار عددًا من المبادئ التوجيهية لتحقيق عمليات الحد من الكوارث، وهذه المبادئ هي:

- يتطلب الحد من أخطار الكوارث بصورة فعالة إسهام المجتمع المحلي.
- تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسة عند تنفيذ تدابير الحد من أخطار الكوارث.
- يجب إدماج الحد من أخطار الكوارث في الأنشطة الإنمائية.
- يؤدي نهج مواجهة الأخطار المتعددة إلى تحسين الفاعلية.
- تنمية القدرة الإستراتيجية للحد من الأخطار.
- الأخذ باللامركزية فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحد من أخطار الكوارث.
- قضايا الجنسين عامل أساسي في أخطار الكوارث وفي الحد من تلك الأخطار.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداه مهمة للحد من أخطار الكوارث.
- يلزم مواءمة احتياجات الحد من الأخطار بحسب كل وضع على حدة.

3. 3. 1. العناصر الرئيسة في التخطيط من أجل التأهب للكوارث

حدد إطار هيوغو (إطار عمل هيوغيو، 2008) عددًا من العناصر سواء من ناحية الإنذار المبكر للأخطار التي تم رصدها والتنبؤ بها، أو بالنسبة لإدارة المعلومات والاتصالات التي اعتبرها ضرورية للدول حتى تتمكن من مواجهة الكوارث، وهذه العناصر هي:

أولاً- رصد الأخطار والتنبؤ بها والإنذار المبكر بشأنها

يقصد بتنظيم الإنذار المبكر توفير المعلومات في الوقت المناسب وبصورة فعالة، من خلال مؤسسات محددة تسمح للأفراد المعرضين للأخطار باتخاذ إجراءات لتجنب الأخطار التي يتعرضون لها والحد منها، وفي هذا المجال يجب أن تتولى المؤسسات المعنية ما يلي:

- تحديد الجهات التي يمكنها إصدار الإذن بإصدار الإنذارات للجمهور وتحديد المنظمات التي يجب إخطارها والإجراءات التي ينبغي اتباعها، وكذلك تحديد الوسائل أو النظم المناسبة لإصدار الإنذار استنادًا إلى حالة الخطر الوشيكة.
- ينبغي أن تستند نظم الإنذار المبكر إلى تقييم وافٍ للأخطار

ولأوجه الضعف والقدرة على جميع المستويات.

- أن تكون نظم التأهب والإنذار مصممة بحيث تصل إلى جميع السكان، بمن فيهم السكان الموسميون والمقيمون في المناطق النائية.
- التأكد من استخدام وسائل اتصال متعددة لنشر الإنذار من قبيل وسائل الإعلام الجماهيري.
- ينبغي مواءمة نظم النشر مع احتياجات المجتمع المعني، وينبغي أيضًا مواءمة بلاغات ورسائل الإنذار مع الاحتياجات المحددة للمعرضين لأخطار شديدة ومراعاة الاختلافات الثقافية والاجتماعية والتعليمية واللغوية.
- ينبغي أن تكون المؤسسة أو الكيان المكلف بشؤون الإنذار، مرتبطة باستمرار بشبكة رصد مجهزة ومنسقة يمكنها توفير تحليل مستمر للبيانات أثناء وقوع الكارثة.
- أن تكون هناك أنشطة لتوعية الجمهور وتثقيفه باستمرار، بشأن التأهب للكوارث كجزء من المناهج الدراسية بدءًا من المدارس الابتدائية وانتهاءً بالجامعة.

ثانياً- إدارة المعلومات والاتصالات

يجب في هذا المجال مراعاة ما يلي:

- الاستمرار في إبلاغ المعلومات والتعليمات الدقيقة والمفيدة للجمهور طوال فترة الكارثة، وليس فقط خلال فترة الإنذار المبكر.
- أن تصل المعلومات لا إلى السكان المعرضين للخطر فقط، بل وللجماهير عامة.
- ينبغي أن تسند المسؤولية عن إبلاغ المعلومات للجمهور خلال فترة الطوارئ إلى إدارة محددة أو فريق محدد.
- أن تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير المعلومات التي تحصل عليها من المصادر المعنية بنشر المعلومات عن الأزمة.
- أن يتم توفير الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم في إعداد إستراتيجيات الإعلام والاتصالات لتحسين الاستجابة المقدمة.
- ينبغي أن يشارك القطاع الخاص مع جميع قطاعات الحكومة والجمهور عامة في دعم المعارف ونشرها والتدريب عليها.

ثالثاً- التأهب للاستجابة

يتعلق تعزيز التأهب للاستجابة في حالات الكوارث والأوبئة بهدفين رئيسيين هما زيادة القدرة على التنبؤ ورصد الضرر المحتمل والحد منه أو تجنبه أو معالجة التهديدات المحتملة. وتعزيز التأهب للاستجابة في حالة الكوارث أو تقديم المساعدة للذين تأثروا من الكارثة بصورة جسيمة. ويتضمن التأهب للاستجابة ثلاث مجالات أساسية هي (إطار عمل هيوغو، 2008):

- الخدمات الخاصة بالطوارئ والترتيبات الإضافية

في هذا المجال يمكن لمراكز عمليات الطوارئ تنسيق أنشطة مختلف الجهات الفاعلة مثل: المستشفيات وجهات إمداد الطاقة والمياه وغير ذلك من الخدمات الأساسية وفقًا لطبيعة الكارثة.

وينبغي أن تؤدي عملية التخطيط للطوارئ إلى وضع نظم لتتبع كل الاحتياجات المحتملة من السلع الأساسية، والخدمات، والموارد البشرية، وما يتوافر منها فعلًا، ويمكن توفيره فعلًا في حالة الطوارئ، مثل: الموارد الطبية، والأغذية والمياه، وأماكن الإيواء... وغيرها.

- دمج الإنعاش المبكر في التخطيط للتأهب

ويتمثل الإنعاش المبكر في القرارات والإجراءات المتخذة بغرض إعادة أوضاع العيش السابقة على حدوث الكارثة إلى ما كانت عليه في المجتمع المتضرر، أو تحسين تلك الأوضاع مع تشجيع القيام بالتعديلات الضرورية وتيسيرها للحد من أخطار الكوارث.

ويتطلب تخطيط الإنعاش المبكر بصورة ناجحة مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة تشمل الوزارات الحكومية المعنية، والسلطات المحلية الحكومية، مرافق الخدمات العامة والخاصة، المنظمات غير الحكومية، الشركات التجارية، شبكات ووسائل الإعلام، والسلطات المالية المسؤولة عن الميزانية.

- تخصيص الموارد والتمويل

ويقصد به إشراك المنظمات الدولية في عملية التخطيط للطوارئ، ودمج الحد من أخطار الكوارث في عمليات التنمية الوطنية، ويوجد كثير من المنظمات الدولية التي يمكن أن تسهم بتقديم المشورة الفنية، أو تقديم الدعم المالي للدول التي تكون في حاجة لهذا الدعم؛ نظرًا لقصور مواردها المالية عن المواجهة الفاعلة للكوارث والأوبئة، ولعل ما يحدث من جانب منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما تقدمه هذه المؤسسات من دعم لبعض الدول الفقيرة في مكافحة وباء كورونا خير مثال على ذلك.

3. 3. 2. نموذج لخطة الطوارئ المعنية بوباء الإنفلونزا

في عام 2007 تنبأ الخبراء لدى منظمة الصحة العالمية بأن العالم يقترب من تفشي وباء الإنفلونزا أكثر من أي وقت مضى، وأن هناك حاجة ملحة لتقديم دعم قوي من قطاعات متعددة من أجل الحد من التأثير السريع ونتائجه على الإنسانية، وارتأى هؤلاء الخبراء أن انتشار مرض من الأمراض سريعة العدوى التي تسجل معدلات وفيات مرتفع من شأنه أن يترتب عليه آثار وخيمة من الناحية الاقتصادية، وأن يؤدي إلى تعطل الحياة المدنية وانهيار شبكات السلامة، وإفقار السكان، وبالتالي يتعين على الدول التأهب بشكل مناسب لامتصاص

الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن انتشار وباء ما.

وفي هذا الإطار أعد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام 2007 خطة مكونة من (39) خطوة يجدر على الحكومات وشركائها النظر في إمكانية تنفيذها من أجل تخفيف الآثار التي قد تؤثر على انتشار وبائي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2007). ويمكن توضيح مكونات هذه الخطة بشكل مختصر على النحو التالي:

أولاً- التخطيط والتنسيق على مستوى الحكومة المركزية

- يتعين إدراج سياسة التأهب للأوبئة ضمن النظريات والهياكل الوطنية لإدارة الكوارث.
- يجب أن تتسم أدوار ومسؤوليات مختلف الكيانات الحكومية وهياكل القيادة بالوضوح الصريح.
- على لجنة من مختلف وزارات الحكومة أن تدير عمليات التأهب، ويجب التركيز بشكل كبير على تأهب قطاعات عديدة على اختلافها، إلى جانب قطاعي صحة الإنسان وصحة الحيوان.
- على الحكومات تحديد أي الميزانيات تُخصصها لعمليات التدخل لمواجهة الأوبئة من مختلف الوزارات.
- على الحكومات التحقق من أن الإطار القانوني والتنظيمي يسمح باتخاذ التدابير اللازمة في حالة وقوع وباء، من بينها التدابير المتعلقة بالسفر، والحجر الصحي، والعزل، والإبعاد عن المجتمع، وإغلاق أماكن التجمعات البشرية.
- ينبغي إدماج مصالح الفئات الضعيفة والمهاجرين في عملية التخطيط.
- يتعين إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في إعداد خطط التأهب للأوبئة.
- من المهم اختبار خطط الطوارئ على جميع المستويات، بما فيها القيام بعمليات محاكاة واستقاء الدروس من هذه الاختبارات.

ثانياً- التخطيط المحلي

- من المهم أن يمتد التخطيط إلى المستوى المحلي.
- ينبغي للسلطات والجماعات السكانية المحلية إعداد خطط لتطوير القدرة على التعامل مع أعداد كبيرة من الوفيات.
- على الحكومات إعداد خطة أمنية شاملة للتصدي لأعمال السرقة، والتحايل، والفساد، والمظاهرات، وأعمال الشغب، والتجارة غير القانونية.
- على وزارة الدفاع التفكير في نوع الوحدات العسكرية التي يجب الاستعانة بها في حالة حدوث وباء ما، وتحديد كيفية تعبئتها، وكيفية التنسيق بينها وبين الشركاء المدنيين في قطاعات أخرى.
- في الدول التي تعتمد على الأنظمة الإلكترونية، ستكون البنية الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعاملين فيها ذات أهمية حاسمة.
- على سلطات قطاع النقل والهيئات الفاعلة فيه تقليص أخطار الإصابة بالوباء، والتقليل من تغيب الموظفين عن النقل الحيوي، والمطارات والموانئ، وفي منشآت الشحن والتفريغ، من أجل كفالة إمدادات الأدوية والمواد الغذائية للاستمرار حتى خلال المرحلة السادسة من المراحل التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.
- على القطاع المالي التخطيط لكفالة استمرار الأعمال من أجل تأمين خدمات النقد، والاعتماد المالي، والخدمات المصرفية وخدمات الدفع والرواتب والمعاشات.
- ينبغي للحكومات العمل مع الفاعلين المحليين والدوليين في مجال العمل الإنساني من أجل إعداد خطط لتحديد من لديه القدرات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المتأثرة (كالطعام والصحة والمأوى والماء وخدمات الصرف الصحي) في حالة حدوث وباء.

ثالثاً- تخطيط الطوارئ لكفالة استمرار الخدمات الأساسية

- على المصالح الحيوية وضع خطط لكفالة استمرار الأعمال من أجل الحد من انقطاعها.
- فيما يتعلق بخطط استمرار الأعمال، يتعين على المنظمات (أ) بحث سبل التعامل مع نسب مرتفعة من تغيب الموظفين والتخفيف من وطأته على نشاطها، (ب) وضع هياكل قيادة واضحة المعالم، (ج) تقييم الحاجة إلى المخزونات الإستراتيجية من الإمدادات والمعدات والتجهيزات، (د) تحديد من سيقوم بماذا ومتى وكيف، (هـ) تحديد الأفراد، والإمدادات، والتجهيزات الضرورية لكفالة استمرار الوظائف الحيوية، (و) تعيين وتدريب موظفي المناوبة لملء المناصب الحيوية، (ز) وضع المبادئ الإرشادية بشأن أولوية الحصول على الخدمات الحيوية، (ح) التخطيط لمواجهة أخطار السلامة المتعلقة بعملياتها وقنوات الإمداد، (ط) التأهب لتمكين الموظفين من العمل من منازلهم، (ي) إدراج الحاجة إلى الرعاية الأسرية ورعاية الأبناء للعاملين الأساسيين، (ك) إدراج الحاجة لخدمات الرعاية النفسية من أجل إبقاء العاملين في حالة تتسم بالفاعلية.
- يتعين تكليف أشخاص محددين عاملين في المنظمات والشركات بالتخطيط للتأهب للأزمات.
- على المنظمات والشركات الاستعداد لمواجهة تقليل السفر، وتقليل اللقاءات وجهًا لوجه.
- على أرباب العمل توعية الموظفين بتدابير الوقاية والصحة والسلامة والتخفيف من وطأة الكوارث.

رابعاً- الإعلام والتوعية والتواصل

- على الحكومات وضع إستراتيجية تواصلية لرفع وعي الجمهور، بمن فيهم الموجودون في المناطق الريفية النائية.
- يتعين إطلاع الجمهور على الخطط الحكومية.
- بغية الحفاظ على ثقة الجمهور، يتعين على الحكومات أن تبرهن على امتلاكها خططًا محكمة للتأهب للطوارئ، والقدرة على اتخاذ تدابير طارئة عند الضرورة، والقدرة على تأمين الخدمات الأساسية بصورة موثوقة، والترتيبات الكفيلة بعودة الحياة إلى مجراها الطبيعي بسرعة بعد حدوث الوباء.
- على الحكومات إنشاء خط وطني دائم للاتصال وموقع إلكتروني خاصين بالوباء ليكونا بمثابة مصدر للنصائح والمعلومات، وعليها كذلك تعيين متحدثين باسمها على الأصعدة الرسمية والوطنية والإقليمية.
- يتعين تقديم التدريب على مهارات التواصل لفائدة الأشخاص المكلفين بمهام التواصل.
- يتعين زرع الثقة بين أفراد الجمهور، ونشر المعلومات وتحديد فئة الأشخاص المهددين.
- تعيين ممثلين لعملية التأهب للأوبئة في أوساط الأقليات من السكان مع تقديم المساعدة لتجاوز الحواجز اللغوية والثقافية.
- يتعين أن تراعي عملية التواصل الفوارق بين إنفلونزا الطيور والإنفلونزا البشرية، كما يجب تكييفها مع كل مرحلة من مراحل الوباء التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.

خامساً- الإبعاد عن بقية المجتمع

- على الحكومات إعداد إستراتيجية بشأن طريقة اتخاذ وتنفيذ القرارات المرتبطة بإغلاق المدارس، والسجون، ودور الرعاية، وأماكن العمل.
- على وزارات الداخلية إعداد إستراتيجية متعلقة بمدى ضرورة وكيفية تقييد التكتلات الجماعية.
- في المرحلتين 4 و5، يتعين على الحكومات أن توصي بتقليص حضور الموظفين، وينبغي تشجيع الاتصال عن بعد، والعمل من المنازل، كما ينبغي إعفاء الموظفين غير الأساسيين من الحضور للعمل.
- على الحكومات التفكير في وضع «مؤشر لمستويات الأوبئة» يتضمن توصيات لفائدة السكان بغرض تنفيذ تدابير تختلف باختلاف مستوى خطورة الوباء.

سادساً- التنقل والحدود

- على العاملين في مجال النقل البحري والجوي بحث سبل وضع قيود على النقل الدولي وإجراءات تفتيش إضافية عند الدخول والخروج.
- على وزارات النقل ووزارات الداخلية وضع إستراتيجية حول ضرورة فرض وإدارة تدابير مراقبة الحدود.
- يتعين على الحكومات بحث ضرورة تقييد التنقل من المناطق المصابة بالوباء والعودة إليها وكيفيته.
- يتعين تحقيق توازن عند التعامل مع الاحتواء والوباء والعدوى وتقليل الأثر على التجارة في تدابير مراقبة الحدود، والحجر الصحي والتفتيش.

سابعاً- التبعات على معابر الحدود

- يتعين تنسيق عملية التخطيط مع البلدان الأخرى في المنطقة التي يُحتمل أن يكون لإجراءاتها أثر عابر للحدود.
- على الحكومات تقديم المساعدة للرعايا الأجانب الذي حُوصروا في البلد بسبب إغلاق الحدود وتدابير الحجر الصحي، أو بسبب تعطل وسائل النقل، كما ينبغي لها وضع أنظمة تُمكن من التعرف على هوية الوفيات من الأجانب والعمل مع القنصليات من أجل تأمين إجراءات الدفن أو نقل الجثث إلى أوطانها الأصلية.

4. المبحث الثالث: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد

سبق الإشارة في مقدمة هذا البحث إلى أن وباء كورونا المستجد (COVID-19) يعد من أخطر الأزمات التي شهدها العالم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأنه قد نقل العالم من حالة الاستقرار النسبي إلى حالة من القلق والتوتر، بل الهلع، ويرجع ذلك إلى التداعيات السلبية التي أحدثها في جميع المجالات، سواء الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية...وغيرها.

وسوف يتناول الباحث في هذا المبحث أهم هذه التداعيات التي أحدثها انتشار هذا الوباء وقبل عرض ومناقشة هذه التداعيات، سوف يتم في إشارة مختصرة توضيح نشأة وتطور هذا الفيروس وأهم أعراضه وطرق انتقاله.

4. 1. نشأة وتطور وطرق انتقال فيروس كورونا المستجد

مرض فيروس كورونا 2019م الذي عرف اختصارًا بـ (COVID-19) ويعرف أيضًا باسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019 (WHO, 2020b). وهو مرض تنفسي حيواني المنشأ يسببه فيروس كورونا (2) المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس كوف 2) (Q & A on COVID-19، 2020). وقد اكتشف الفيروس المستجد أول مرة في مدينة ووهان الصينية التابعة لإقليم هوبي في ديسمبر عام 2019،

وأعلنت منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من فبراير 2020 أن (COVID-19) هو الاسم الرسمي للمرض، وانتشر حول العالم منذ ذلك الوقت مسببًا جائحة فيروس كورونا العالمية.

وتتمثل أهم أعراض وخصائص هذا الفيروس في الآتي (WHO, 2020c) الحمى والسعال وضيق التنفس، وهناك أعراض أخرى مثل الآلام العضلية وألم الحلق وغيرها. وفي حين تسلك معظم الإصابات مسارًا حميدًا قليل الأعراض، يتطور عدد منها إلى أشكال أكثر خطورة.

وتقدر نسبة عدد الوفيات إلى عدد الإصابات بنحو 3.4% لكنها تختلف تبعًا للعمر ووجود أمراض أخرى. وفي حين أن غالبية الحالات المصابة تعاني من أعراض خفيفة، لكن المصابين بمتلازمة الضائقة التنفسية (ARDS) قد يعانون من فشل عدد من الأعضاء، وجلطات. وتتراوح المدة الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين إلى (14) يومًا بمعدل وسطي هو خمسة أيام.

وينتشر الفيروس في العادة بين الأشخاص أثناء الاتصال الوثيق بينهم، غالبًا عبر قطرات صغيرة من الرذاذ التي تنتج عن السعال والعطس، وتسقط هذه القطرات عادة على الأرض أو على الأسطح بدلًا من السفر عبر الهواء لمسافات طويلة، وفي حالات قليلة قد يصاب بعض الأشخاص بالمرض عن طريق لمس الأسطح الملوثة، ثم لمس وجوههم ويكون الفيروس أكثر قابلية للعدوى خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض، على الرغم من أن العدوى ممكن أن تحدث قبل ظهور هذه الأعراض، ومن أشخاص لا تظهر عليهم أعراض المرض (Bai et al., 2020).

وتتضمن الإجراءات الهادفة إلى منع العدوى غسل اليدين بشكل متكرر والتباعد الاجتماعي، وتجنب لمس الوجه، وينصح بارتداء الأقنعة الطبية لمن يشتبه بحملهم الفيروس وللأشخاص الذين يعتنون بهم. ولا يوجد (حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة) لقاح أو علاج فيروس فعال ضد (COVID-19)، وتتركز الجهود على علاج الأعراض ودعم الوظائف الحيوية والعزل والتدابير التجريبية.

4. 2. تداعيات وآثار أزمة كورونا

على الرغم من أن الأزمات الصحية قد تتضمن في طياتها بعض الإيجابيات والفرص الخاصة بالتحسين والتطوير خاصة في المجال الصحي، حيث إن كثيرًا ما يأتي الإبداع من رحم الأزمات، فقد ابتكر العلماء العديد من الأمصال والمضادات الحيوية لمواجهة أوبئة وفيروسات خطيرة واجهها العالم في فترات زمنية متباينة إلا أن ذلك لا يعني إغفال حجم الاختلالات الكثيرة خاصة في نظم الحوكمة الصحية والاقتصادية، بل والسياسية التي عانت منها دول العالم، ولم تنج منها حتى الدول الصناعية الغنية بمواردها المالية التي تتسم بالتقدم العلمي والطبي والتي لم تتمكن من احتواء انتشار الوباء، بل إن خسائر العديد منها قد فاق خسائر ومعاناة بعض الدول الأقل دخلًا وتقدمًا، ويرجع ذلك إلى عدم استعداد نظمها خاصة الصحية للتعامل مع هذا الوباء (المعشر، 2020).

وعلى الرغم من أنه قد يكون من المبكر تقييم جميع الآثار والتداعيات التي أحدثها وباء كورونا، حيث إن الوباء لم ينتهِ بعد (حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة) نتيجة عدم اكتشاف علاج أو لقاح للتعامل الفاعل معه، فإن الفترة المنقضية منذ فترة ظهور الوباء في نهاية عام 2019 قد أفرزت الكثير من المؤشرات والتي توضح وتقيس بعض التداعيات على جميع القطاعات، خاصة القطاعات الأكثر تضررًا، وقد انخرطت مراكز البحوث والباحثين حول العالم لتناول هذه التداعيات كل من وجهة نظرة وخلفيته وسوف يتطرق الباحث في هذا الجزء من البحث إلى مناقشة بعض هذه التداعيات خاصة المهمة منها، وذلك من خلال عرضها تحت العناوين التالية التداعيات الصحية، والتداعيات الاقتصادية، التداعيات الاجتماعية والنفسية، والتداعيات السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

4. 2. 1. التداعيات الصحية

على الرغم من اعتياد الدول على التعامل مع الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فإنه لم يكن في حسبان أو تقديرات دول العالم كافة وقوع أزمة صحية تتجاوز تداعياتها ومتطلبات مواجهتها إمكانات وقدرات تلك الدول؛ وذلك على الرغم من تعرض العالم في فترات سابقة لأزمات صحية خطيرة (مثل أزمة الإنفلونزا الإسبانية عام 2018).

وقد ترتب على ما سبق وعلى شراسة الوباء وسرعة انتشاره عدد من التداعيات من أهمها:

- تزايد أعداد المصابين والمتوفين من جراء انتشار الوباء خاصة بعد خروجه من حدود الصين وانتشاره في معظم بلدان العالم، وعلى الرغم من عدم إمكانية التنبؤ بالأرقام النهائية لهذه الجائحة (نظرًا لاستمرارها حتى تاريخ إعداد الدراسة) فإن أعداد المصابين حتى منتصف يونيو 2020 اقترب من الثلاثة عشر مليون مصاب، واقترب عدد المتوفين من (574.000) حالة وفاة، وذلك طبقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية وجامعة جونز هوبكنز الأمريكية (Coronavirus disease (COVID-19) Situation Report – 177, 2020).
- معاناة الكثير من الدول من عدم توافر منشآت صحية كافية

لاستيعاب عمليات العزل الصحي للمصابين أو المشتبه في إصابتهم، خاصة في الدول الفقيرة التي لا تمتلك بنية صحية جيدة.

- تعرض عدد كبير من الأطقم الطبية التي تتعامل مع المصابين للإصابة أو الوفاة نتيجة لضعف المنظومة الخاصة بالحماية لهذه الأطقم.
- النقص الشديد (خاصة في بداية الأزمة) في المستلزمات الطبية اللازمة لإنقاذ المرضى والوقاية من المرض (مثل أجهزة التنفس الصناعي - الكمامات) إضافة لعدم وجود لقاحات أو أدوية للوقاية أو العلاج للفيروس.
- أظهرت الجائحة أن مجموعة الشركات الصحية الربحية (القطاع الخاص الصحي) في الكثير من الدول لا تصنع نظامًا صحيًّا وأنها كما يراها (أبو سنة، 2020) شركات متنافسة تتاجر في سلعة، وهي صحة الإنسان، وأن القطاع الصحي الحكومي هو الجهة المنوط بها مكافحة الأوبئة وتحمل تبعاتها.

وقد ترتب على ما سبق عدم قدرة المنظومة الصحية خاصة في الدول التي تعرضت لحجم إصابات كبير إلى الاستعانة بمؤسسات أخرى مثل الجيوش والمؤسسات الأمنية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني للمعاونة في مواجهة أعباء الجائحة.

4. 2. 2. التداعيات الاقتصادية

على الرغم من صعوبة تقييم حجم الضرر الاقتصادي بشكل دقيق نظرًا لامتداد أثر الجائحة إلى جميع عناصر ومكونات النظام الاقتصادي، فإنه يمكن الإشارة إلى أهم التداعيات الاقتصادية التالية:

- أثرت الجائحة على أسواق الأسهم والسندات والسلع (بما في ذلك النفط الخام والذهب) فعلى سبيل المثال في 24 فبراير 2020 انخفض مؤشر داو جونز الصناعي الأمريكي ومؤشر فوتسي البريطاني بأكثر من 3% بعد انتشار وتفشي الوباء بشكل كبير خارج الصين.
- ويأتي ذلك بعد انخفاض مؤشرات البورصة بشكل كبير في القارة الأوروبية عقب الانخفاضات الكبيرة التي عرفتها آسيا.
- في 12 مارس 2020 أغلقت أسواق الأوراق المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادي مع تراجع مؤشر نيكاي الياباني 225 نقطة وبورصة طوكيو إلى أقل من 20%.
- أثر انخفاض الطلب على السفر وانخفاض نشاط المصانع وتوقف بعضها على مستوى العالم على الطلب على النفط؛ مما تسبب في انخفاض سعره، واضطر المنتجين إلى توقيع اتفاق لخفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًّا.
- أدى وجود قروض كبيرة من قبل الشركات المصنفة إلى إضعاف النظام المالي العالمي.
- أشارت وكالة (بلومبرج) وهي الوكالة العالمية الشهرية إلى أن الاقتصاد العالمي مهدد بخسارة أكثر من 160 مليار دولار نتيجة تفشي فيروس كورونا.
- طبقًا لتقديرات اتحاد النقل الجوي (إياتا) فإن صناعة الطيران قد تخسر ما بين 63 إلى 113 مليار دولار من العائدات بسبب انخفاض عدد المسافرين (Alverbro et al., 2020)، وقد أشار الاتحاد إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في قطاع الطيران قد يخسران 24 مليار دولار من إيرادات الركاب مقارنة بعام 2019، وأن نحو 1.2 مليون وظيفة في المنطقة ستتأثر في قطاع الطيران والصناعات ذات الصلة، أي ما يعادل نصف وظائف القطاع في المنطقة البالغة 2.4 مليون وظيفة (Airlines Need Up to $200 Billion to Survive Virus, IATA Says, 2020).
- أن سوق العمل - طبقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية - سوف تعاني من آثار مدمرة لا سيما في قطاعات السفر والسياحة وصناعة السيارات، وترى المنظمة أن قرابة 25 مليون وظيفة في العالم معرضة للضياع نتيجة تفشي فيروس كورونا، وتقدر الخسائر في دخل العاملين بنحو 860 مليار دولار أمريكي (وزارة الإعلام اللبنانية، 2020).

وسوف يترتب على ذلك تحمل النظام المالي في كثير من الدول مبالغ كبيرة كإعانات بطالة طبقًا للنظم السائدة في هذه الدول.

وقد صنفت إحدى الدراسات الأخرى التداعيات الاقتصادية على النحو التالي (العبيدلي وعبدالله، 2020):

أولاً- تداعيات اقتصادية قصيرة الأجل على المجال الصحي

وتشمل تكلفة الإجراءات الصحية (حجر وتحاليل وأدوية ... إلخ)، وتكلفة الإجراءات الوقائية الصحية (معقمات - كمامات ... إلخ)، وتكلفة الإجراءات الوقائية غير الصحية (الترتيبات الأمنية)، وساعات العمل المفقودة للمصابين.

ثانياً- تداعيات اقتصادية قصيرة الأجل في المجالات غير الصحية

وتشمل تضرر بعض القطاعات المهمة التي تسهم في الناتج الإجمالي للدول؛ مثل السياحة، والطيران، والبيع بالتجزئة، قطاع الضيافة، والمواصلات.

ثالثاً- تداعيات اقتصادية طويلة الأجل

مثل إفلاس بعض الشركات غير القادرة على تغطية التزاماتها

المالية، وتسريح أعداد من الموظفين خاصة في القطاع غير الحكومي، والضغط على السيولة.

4. 2. 3. التداعيات الاجتماعية والنفسية

ترتب على انتشار الوباء لجوء كل الدول إلى عدد من الإجراءات التي تحد من التباعد الاجتماعي والاختلاط محاولة للحد من الانتشار الواسع للوباء، سواء بالنسبة للأصحاء أو المرضي أو المشتبه في حملهم للفيروس، وبالتالي توقف ذهاب الموظفين إلى أعمالهم، وتم الحد من ساعات الخروج؛ بل إنها وصلت في بعض الدول إلى منع الخروج من المنازل لأيام عديدة، وتم إلغاء جميع الفعاليات الاجتماعية والرياضية والمناسبات الخاصة والعامة التي يترتب عليها تجمعات بشرية، كما فقد الكثير من الأشخاص وظائفهم، بالإضافة إلى عزل المرضى والمشتبه بهم.

وقد يترتب على هذه الإجراءات كما تؤكد العديد من الدراسات في مجال علم النفس تحديات صحية وعقلية غير متوقعة وواسعة النطاق، وقد أوضح الباحثون في هذا المجال أن العديد من الأفراد المعزولين عانوا من مشكلات صحية وعقلية على المدى القصير والطويل، بما في ذلك الإجهاد والأرق والاكتئاب والإرهاق العاطفي وحتى إمكانية تعاطي المخدرات (مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي، 2020).

4. 2. 4. التداعيات السياسية المحلية والإقليمية والدولية

ترتب على أزمة كورونا عدد من التداعيات، طالت الدول، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، يمكن الإشارة إلى بعضها على النحو التالي (كشك، 2020):

- تعويل المواطنين في الدول المختلفة بالدرجة الأولى على إجراءات حكوماتهم التي تحملت أعباء كبيرة في مواجهة الأزمة.
- أهمية التحالفات والشراكات الدولية وضرورة تنويعها في ظل تغيير المعادلات ومراكز القوى التي عكست أزمة كورونا بدايتها.
- مثلت أزمة كورونا اختبارًا حقيقيًّا لمبدأ التضامن الذي يعتمد على التحالفات والشراكات الدولية، بما يعني أن تلك التكتلات ربما تشهد تحولات في أعقاب الأزمة.
- كانت دول الخليج التي طالما كانت هدفًا لحملات منظمة من جانب المنظمات الحقوقية الدولية نموذجًا يحتذى به في احترام حقوق الإنسان، ولعل الأوامر السامية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين في بداية الأزمة باستيعاب وعلاج المقيمين في النظام الصحي حتى ولو كانوا مخالفين خير دليل على ذلك.
- أثبتت الأزمة أن هناك حالة من الاعتماد المتبادل بين دول العالم (حتى وإن بدا الأمر في بداية الأزمة غير ذلك) وأن مصير العالم سيظل واحدًا مهما تباينت المصالح والقيم.
- أعادت الأزمة تسليط الضوء على دور المجتمع المدني والعمل التطوعي أثناء الأزمات وأن هذا الأمر هو الذي يدعم دور الأجهزة الحكومية بشكل كبير.
- سلطت الأزمة الضوء على الإعلام الطبي، وهو مجال جديد يجدر الاعتناء به خلال السنوات القادمة.
- أظهرت الأزمة حاجة المؤسسات التعليمية والأمنية إلى تطوير برامج تدريبية للتعامل مع مثل هذه الأزمات مستقبلًا.
- أظهرت الأزمة هشاشة بعض المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، وكذلك ضعف الشراكات والتحالفات الدولية.
- أظهرت الأزمة ضعف ثقة الشركاء الأوربيين للولايات المتحدة نتيجة الإجراءات الخاصة بإغلاق حدودها مع الشركاء الأوربيين إبان الأزمة.
- التشكيك في أداء منظمات العمل الجماعي الدولية خاصة منظمة الصحة العالمية التي نالت العديد من الانتقادات من بعض الدول (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) فيما يتعلق بدورها في إدارة الأزمة، وتركزت هذه الانتقادات والملاحظات في تأخر صدور تصريحات رسمية من المنظمة بشأن تفشي الفيروس بشكل كبير، وذلك في بداية تفشي الوباء في الصين. واقتصار دور المنظمة على إصدار بيانات بشأن الوضع الراهن لانتشار الفيروس مع غياب الدور التوعوي والتنسيقي بين الدول. وتضمين بعض بيانات المنظمة لنوع من الترهيب. والغياب الملحوظ لمنظمة أطباء بلا حدود، وهي منظمة دولية مستقلة، كان لها دور فاعل في التصدي لفيروس أيبولا في إفريقيا عام 2014.

ويجدر للباحث الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية قد أصدرت بيانات متعددة ردت فيها على الانتقادات والملاحظات التي طالت أداءها في ممارسة دورها في مواجهة الأزمة.

5. المبحث الرابع: الإستراتيجيات المستقبلية المتوقعة في إدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية

في ضوء التحديات والتداعيات والدروس المستفادة من تجربة جائحة كورونا، فقد تنبأ الكثير من الباحثين والمتخصصين ومراكز البحوث بأن عالم ما بعد كورونا سوف يكون مختلفًا عن عالم ما قبل الوباء، وإن كان هناك البعض القليل من يرى أنه لن تحدث تغييرات جذرية خاصة إذا ما انتهى الوباء باكتشاف علاج أو لقاح.

ويرى الباحث أن هناك فرصة لإحداث بعض التغييرات الهيكلية والإستراتيجية في بعض المجالات وذلك انطلاقًا من الآتي:

- حجم التداعيات والآثار السلبية التي عانت منها معظم الدول والمؤسسات والتي سوف تمثل عاملًا ضاغطًا نحو إحداث تغييرات تقود إلى الحد من آثار الأوبئة والكوارث الصحية في حال حدوثها مستقبلًا.
- أن الأزمات غالبًا ما تخلق فرصًا للتغيير قد لا تكون متاحة في أي وقت آخر في الأوقات والظروف العادية.
- أن الدروس المستفادة من هذه الأزمة يمكن أن تتيح فرصًا للتحسين والتطوير، ومن الصعب إضاعة هذه الفرص.

في ضوء ما سبق فإن الباحث يرى أن هناك مجالًا لاستحداث إستراتيجيات جديدة أو تطوير المعمول به حاليًّا أو كليهما معًا في جميع عناصر المنظومة التي تتعامل مع مثل هذه الأزمات في الدول المختلفة، وإن كان حجم التغييرات سوف تختلف باختلاف ظروف كل دولة إلا أن الهدف النهائي هو محاولة تطوير قدرة العالم مستقبلًا للتعامل الفعال مع تلك الأزمات والكوارث بما يحد من آثارها السلبية.

وسوف يتناول الباحث في هذا المبحث أهم التحولات الإستراتيجية المتوقعة في بعض المجالات والأنشطة التي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية أو المتأثرة بشكل كبير بتداعياتها.

5. 1. أهم التحولات الإستراتيجية المتوقعة في القطاع الصحي

من المتوقع أن يشهد القطاع الصحي أو منظومة العمل الصحي في كثير من الدول تحولات إستراتيجية كثيرة في ضوء حجم التبعات التي عانى منها هذا القطاع خلال الجائحة، وكذلك في ضوء ما أفرزته هذه الأزمة من ثغرات ونقاط ضعف في هذا المجال المهم؛ وذلك بهدف تطوير نظام صحي شامل يمتلك كفاءات مدربة وبنية تحتية وميزانيات للبحث العلمي تسهم في مواجهة تحديات الأوبئة والكوارث الصحية، ويرى الباحث أن التحولات الإستراتيجية في المنظومة الصحية تشمل العناصر والمكونات التالية:

- الدفع بمنظومة الأمن الصحي في كثير من الدول لتحتل مكانة وترتيب متقدم ضمن منظومة الأمن الشامل سواء من ناحية الوقاية أو العلاج أو التنبؤ وإدارة أخطار الكوارث والأزمات الصحية.
- الإستراتيجيات الخاصة بإدارة أخطار الأوبئة والكوارث، سواء من حيث التنبؤ بها أو تحديدها أو تحليلها وتقييمها، وإدارة الغموض المرتبط بهذه النوعية من الكوارث، وفي هذا الإطار فإن الأمر سوف يتوجه إلى توفير كفاءات متخصصة والاستفادة من التقنيات الحديثة وأحدث ما توصل إليه العلم في مجال إدارة وتقييم الأخطار والتنبؤ بها.
- اتجاه الدول إلى ضخ الاستثمارات في القطاع الصحي، سواء في البنية التحتية لهذا القطاع أو في إنتاج المستلزمات والمعدات والأدوية في محاولة للاعتماد على النفس؛ حيث أثبتت التجربة محدودية وفاعلية الاعتماد على الآخرين.
- التوجه نحو وضع إستراتيجيات جديدة أو تطوير المعمول به في مجال البحث العلمي خاصة في مجال علم الأوبئة والأمراض المعدية والعلوم الخاصة بتطوير اللقاحات والأدوية.
- التوجه الإستراتيجي نحو إعادة ترتيب الأولويات الصحية؛ بحيث تكون مكافحة الفيروسات والأمراض المعدية في ترتيب متقدم.
- التوجه نحو إعادة النظر في تشكيل الهرم الوظيفي لفئات العاملين في القطاعات الصحية مع التركيز على التخصصات المعنية بمكافحة الأوبئة والأمراض المعدية.
- تطوير الإستراتيجيات الحالية الخاصة بسلاسل التوريد الخاصة بالمواد والمعدات والمستلزمات الطبية.
- دعم وتطوير الإستراتيجيات الهادفة إلى تشجيع الفحص الذاتي وتوفير الأدوية لأصحاب الأمراض المزمنة دون الحاجة لزيارة المستشفيات أو المراكز الصحية بشكل متكرر.
- تطوير إستراتيجيات علاجية أكثر تقدمًا في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي للأفراد والأسر أثناء الأزمات والكوارث.
- تطوير إستراتيجيات خاصة بالتقنيات الرقمية (أتمتة القطاع الصحي) باستخدام تقنيات الذكاء الصناعي.
- دراسة وتطوير إستراتيجيات وتطبيقات تقنية خاصة بتقديم بعض الخدمات الصحية عن بعد؛ بهدف الحد من فرص انتقال العدوى.
- إعادة النظر في الإستراتيجية الخاصة بمنظومة التأمين الطبي للأفراد؛ بحيث يتم توسيعها لتغطي جميع الأمراض بما فيها الأوبئة والأمراض المعدية.
- بناء شراكات إستراتيجية مع القطاع الطبي (الخاص) بما يضمن المشاركة الفاعلة لهذا القطاع في تحمل تبعات الأوبئة بجانب القطاع الصحي الحكومي.
- دراسة تطوير إستراتيجيات تمكن من الاستخدام المزدوج لبعض المنشآت والبنى التحتية بما يمكن من الاستفادة منها في حال عدم قدرة المنشآت الصحية القائمة على استيعاب حجم الإصابات الناتجة عن الأوبئة.
- إعادة صياغة الإستراتيجيات الخاصة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجال الصحي.
- عقد شراكات جديدة مع مؤسسات غير صحية لتكون داعمًا للقطاع الصحي أثناء الكوارث الصحية (مثل الجيوش، المؤسسات الأمنية، منظمات المجتمع المدني).

- تطوير استراتيجيات خاصة بالإعلام الطبي باعتباره مجالاً جديداً أفرزته ظروف الأزمة الحالية.

5. 2. أهم التحولات الإستراتيجية المتوقعة في القطاع الاقتصادي

تتمثل أهم التحولات الإستراتيجية المتوقعة في الآتي:

- إستراتيجيات جديدة لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بكل دولة على حدة مع البحث عن إستراتيجيات للخروج من الجائحة بأقل خسائر ممكنة.
- إستراتيجيات تتضمن إجراء تغييرات جوهرية في بنية الأسس الاقتصادية، وكذلك التشريعات والأنظمة للعديد من الاقتصاديات العالمية؛ ما يؤدي إلى أن تكون الاقتصاديات الوطنية مختلفة في السنوات القادمة.
- تزايد الاعتماد على السياسات المالية للتعامل مع الأزمات الاقتصادية بدلًا من النظر إليها على أنها أزمات اجتماعية في الأساس.
- لجوء بعض الدول إلى الاقتراض الداخلي والخارجي للوفاء بمتطلبات الخسائر التي تحملتها أثناء الأزمة، وكذلك للوفاء بمتطلبات الحزم التحفيزية المالية التي أقرتها وترتب عليها زيادة الدين العام.
- جهود وخطط إستراتيجية من جانب مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي لمساعدة الدول الفقيرة والمتضررة من الأزمة.
- تعزيز إستراتيجية التجارة الإلكترونية في مجال تجارة التجزئة.
- إستراتيجيات خاصة بإعادة هيكلة العلاقات بين دول بعض الكيانات والتكتلات السياسية والاقتصادية.
- ازدياد أهمية بطاقات الدفع الإلكتروني كبديل قوي عن طباعة النقود الورقية.
- انتهاج إستراتيجيات جديدة في تسيير العمل مثل العمل عن بعد، والاعتماد على ساعات عمل مرنة، وإعادة تعريف يوم العمل، وطرق جديدة لتقييم أداء الموظفين، وتغييرات جذرية في بيئة العمل، وإستراتيجيات جديدة لاستيعاب العمالة التي سيتم الاستغناء عنها خاصة في القطاع الخاص، وإعادة صياغة بعض المواد القانونية الواردة في العقود، سواء المحلية أو الدولية، خاصة فيما يتعلق بالبنود والتعريفات الخاصة بالقوة القاهرة، وإستراتيجيات خاصة بتشجيع الاستثمار في المشروعات ذات العلاقة بالمنظومة الصحية بجميع مكوناتها، إستراتيجيات خاصة بتوفير موارد لإتاحة تغطية صحية أكبر لمواطني الدولة، وإستراتيجيات خاصة بالمحفزات المالية مثل إعانات البطالة ودعم المؤسسات أثناء الأزمات والكوارث الصحية.

5. 3. أهم التحولات الإستراتيجية المتوقعة في قطاع التعليم تتمثل أهم هذه التحولات فيما يلي:

- مزيد من الإستراتيجيات التي تدعم التوسع في نهج التعليم عن بعد وزيادة المنفق على التقنيات الخاصة بهذا النهج على حساب الإنفاق التقليدي السابق على البنية التحتية والمنشآت التعليمية.
- سوف يكون لإستراتيجيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية دور مهم في دعم عمليات التعليم عن بعد.
- إستراتيجيات جديدة خاصة بمكونات العملية التعليمية وعناصرها (مناهج- طرق تدريس- هيئة تدريس- مؤسسات تعليمية) بما يواءم نهج التعليم عن بعد.
- زيادة الإنفاق على تقنيات التعليم التي تدعم عمليات ونهج التعليم عن بعد.
- التوجه الإستراتيجي للمؤسسات التعليمية نحو استحداث مقررات دراسية وتطوير برامج أكاديمية وتدريبية في مجال الأزمات والكوارث.
- إستراتيجيات خاصة بكيفية تأهيل الطلاب وأعضاء هيئات التدريس لاستيعاب وتطوير قدراتهم للوفاء بمتطلبات نظم التعليم الجديدة.
- تغير مفهوم المنشأة التعليمية بمكوناتها التقليدية.

5. 4. أهم التحولات الإستراتيجية المتوقعة في مجال العلاقات الاجتماعية

إن هذا النوع من التحولات الإستراتيجية سيكون محورها والمسؤول عنها أفراد المجتمع، وهذه الممارسات والتحولات المتوقعة سيكون هدفها الأساسي المزيد من تحقيق الحماية للفرد وأسرته والمقربين منه في ضوء التجربة الصعبة التي مرت بها المجتمعات في ظل انتشار جائحة كورونا. ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التحولات المتوقعة في الآتي:

- إعادة رسم خارطة طريق جديدة للعلاقات الاجتماعية تعتمد على إعادة واستبعاد العلاقات غير الضرورية في إطار تعريف جديد لهذه العلاقات.
- مزيد من الإستراتيجيات والتحولات التي تدعم الاعتماد على النفس والاستغناء عن بعض الخدمات التي قد تكون مصدرًا للخطر وانتقال العدوى.
- تغيير في بعض العادات الغذائية، سواء من ناحية الاستغناء عن جلب الأغذية الطازجة من الخارج أو من ناحية اعتماد أنواع من الأغذية تدعم المناعة الذاتية.
- تغيير في العادات الصحية واعتماد نظم أكثر أمانًا تسهم في الحد من انتقال أي عدوى (بشير، 2020).

- زيادة الوعي الصحي بالطرق التي تساعد في الحماية من الأوبئة والفيروسات.
- زيادة في مستويات تحمل الأفراد للمسؤولية عن جميع أفراد الأسرة، والعمل على حمايتهم والحفاظ عليهم من خطر الإصابة بالأمراض المعدية.
- تغيير في مفهوم وثقافة استخدام المساحات العامة أو بيئة العمل.
- البحث عن وسائل ترفيه منزليه لأفراد الأسرة خاصة صغار السن والشباب لتعوضهم عن الساعات الطويلة من البقاء بالمنزل.
- إستراتيجيات وآليات جديدة تساعد في تعامل الأفراد مع المجتمع الخارجي دون الحاجة للخروج من المنزل والبقاء خارج المنزل لساعات طويلة.
- الحد من السفر الداخلي أو الخارجي.

ويود الباحث الإشارة إلى أن ضمان استمرار التحولات الاجتماعية السابقة لفترات طويلة قد لا يكون أمرًا مؤكدًا، خاصة في حال انتهاء الخطر الذي قد يكون كفيلًا لارتداد البعض إلى العادات القديمة.

5. 5. التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية

على الرغم من صعوبة التنبؤ بحجم ومدى التحولات التي يمكن أن تحدث في هذا المجال نظرًا لديناميكية هذه العلاقات وتداخلها وتأثرها بمتغيرات وعوامل متعددة، فإن بعض الباحثين قد تنبأ بإمكانية حدوث بعض التحولات الإستراتيجية منها على سبيل المثال (سديري، 2020م) التحول إلى نموذج جديد للعلاقات الدولية يتضمن:

- مزيدًا من التكاتف والجهود العالمية والإقليمية لمواجهة آثار الكوارث والأوبئة الصحية.
- بناء منهجية عالمية لإدارة وتبادل البيانات الصحية.
- تبادل الخبرات في مجال التعامل مع الأوبئة والكوارث الصحية.
- إحياء الهوية الوطنية الأصلية والاعتماد على الذات في رسم السياسات الصحية التي تحقق الأمان لمواطني الدولة.
- بناء شراكات إستراتيجية بين الدول أو بين المؤسسات العلمية والبحثية خاصة في مجال إنتاج اللقاحات والأدوية.
- تعزيز التعاون الصحي والأمني ليشمل مهددات الأمن الصحي والإنساني واعتبار منظومة الأمن الصحي جزءًا مهمًّا من منظومة الأمن الشامل في جميع الدول.
- مناهضة العولمة وظهور قوميات جديدة تنتهج سياسات وإستراتيجيات مناوئة لعمليات الهجرة.
- السعي إلى إعداد ميثاق شرف دولي واتفاقيات تضمن التعاون الجاد وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول.
- المشاركة في صياغة إستراتيجية دولية للتدابير الاحترازية الجماعية بين الدول في مواجهة الجوائح.
- إعداد تشريعات دولية تنظم استخدام الأدوية واللقاحات في حال حدوث الجوائح والكوارث الصحية.
- إعادة صياغة علاقات الدول بالمنظمات الدولية العاملة في مجال الصحة ومكافحة الكوارث.
- إعادة صياغة إستراتيجيات جديدة للتعاون بين الدول الأعضاء في بعض التكتلات السياسية والاقتصادية في ضوء عدم وضوح آلية للعمل الجماعي أو التعاون الفعال أثناء الجائحة.

5. 6. التحولات الإستراتيجية المتوقعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات من القطاعات المهمة التي أدت دورًا مهمًّا في إنقاذ العديد من القطاعات أثناء الأزمة، مثل قطاع التعليم والصحة والخدمات، حيث قدمت شركات تكنولوجيا المعلومات أدوات رقمية ساعدت في التغلب على كثير من المعوقات، وأسهمت في تعزيز التماسك الاجتماعي، وقد استخدمت الصين التكنولوجيا لاحتواء الوباء من خلال استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات الكبيرة وتطبيقات مختلفة أخرى للكشف عن المرضى واستخدمت طائرات الدرون والروبوتات للوصول إلى مناطق العزل (الجوهري، 2020).

ومن المتوقع في خلال الفترة القادمة وفي ضوء الدروس المستفادة من الأزمة الحالية أن تزداد درجة الاستفادة من هذا القطاع لدعم والصمود أمام الأوبئة والكوارث الصحية من خلال تسخير البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لاستحداث سلع عامة رقمية، واستخدام تكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات الكبيرة في تسريع انتعاش الأعمال من خلال تطبيقات مبتكرة.

6. الخاتمة

تخلص الدراسة من خلال ما تم استعراضه في المباحث الأربعة إلى أن انتشار أزمة فيروس كورونا المستجد وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة طالت جميع مكونات الحياة في جميع الدول، خاصة فيما يتعلق منها بصحة البشر وحياتهم، قد أظهر أن هناك حاجة ماسة مستقبلًا إلى إعادة النظر في المنظومة الخاصة بإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية وتبني وتطوير إستراتيجيات فاعلة تسهم في التنبؤ بهذه الأخطار والتأهب لها بما يمكن من مواجهتها والحد من آثارها السلبية، وقد توصل الباحث في نهاية البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات يوردها فيما يلي:

6. 1. النتائج

في ضوء ما تم استعراضه في المباحث الأربعة فإن الدراسة تستخلص النتائج التالية:

- أن أزمة تفشي مرض كورونا المستجد (COVID-19) تعتبر من أخطر الأزمات التي واجهها العالم بعد الحرب العالمية الثانية.
- أن جائحة كورونا قد خلفت آثارًا وتداعيات كثيرة امتدت إلى جميع القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونقلت العالم من مرحلة الاستقرار النسبي إلى مرحلة القلق والتوتر.
- أن امتداد آثار الجائحة إلى جميع عناصر ومكونات الدولة الحديثة يرجع إلى عدم التوقع بحدوث كارثة بهذا الحجم، وبالتالي عدم وجود استعداد كاف لمواجهة آثارها.
- أن قدرة الدول على مواجهة هذه الأوبئة والكوارث مستقبلًا يتطلب تطوير قدراتها في مجال التنبؤ وإدارة الأخطار والاستعداد الكافي بمجموعة من السيناريوهات الفاعلة.
- أنه من المتوقع في ضوء التجربة القاسية التي عاشها العالم في ظل هذه الجائحة الصحية أن تكون هناك مجموعة من التحولات الإستراتيجية التي تطول جميع القطاعات، وبصفة خاصة القطاع الصحي والاقتصادي والاجتماعي والتقني، وبما يدعم قدرات الدول على مواجهة هذه النوعية من الكوارث في حال حدوثها مستقبلًا.

6. 2. التوصيات

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة إدراك الدول بجميع مؤسساتها لأهمية وخطورة التحديات المترتبة على انتشار الأوبئة والكوارث الصحية، وأن الأمن الصحي يجب أن يحظى بأهمية كبيرة ومتقدمة ضمن المنظومة المتكاملة للأمن الشامل.
- أهمية تطوير الدول لقدراتها العلمية والبحثية في مجال إدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية من خلال تطوير قدراتها في التخطيط وما يتضمنه من عمليات تنبؤ وتوقع بالأخطار والتهديدات المتوقعة نتيجة انتشار الفيروسات.
- اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تطوير المنظومة الصحية ودعمها بما يسهم في تلافي الثغرات التي أفرزتها جائحة كورونا.
- وضع الآليات والاتفاقيات التي من شأنها دعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الأوبئة والكوارث الصحية، خاصة في مجال البحث العلمي المشترك في مجال الأدوية واللقاحات ودعم المنظمات الدولية العاملة في المجال الصحي بما يزيد من قدراتها وإمكاناتها البشرية والمادية للقيام بدور فاعل في إدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية.
- اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها التأهب والاستعداد لمواجهة الأوبئة والكوارث الصحية من خلال سيناريوهات معدة سلفًا بهدف منع وقوع هذه الكوارث أو الحد من تداعياتها.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو سنة، غسان. (2020، 3 أبريل). مستقبل المنطقة العربية بعد وباء كورونا. صحيفة الشرق الأوسط. https://aawsat.com/home/article/2213911

إصلاح، علا أحمد. (2002). إدارة الأزمات التخطيط لما قد لا يحدث، مركز الخبرات المهنية للإدارة. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

إطار عمل هيوجو. (2008). التأهب للكوارث تحقيقًا للاستجابة الفعالة. أمانة الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث وتنسيق الشؤون الإنسانية. جنيف، سويسرا.

أنيس، إبراهيم.، وآخرون. (1424هـ). المعجم الوسيط، د. م.، د. ن..

بازرعه، محمود صادق. (1995). بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

بشير، محمد. (2020، 20 مارس). التباعد الاجتماعي يشكل مستقبل ما بعد كورونا. https://www.noonpost.com/content/36394

الجراح، إياد عبد الكريم. (2018). تحليل مخاطر اللجوء على الأمن الإنساني، دراسة حالة أزمة اللجوء السوري في الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجوهري، عصام محمد. (2020). تأثير فيروس كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر: الفرص والتهديدات، معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

سافيدرا، خايمي. (2020، 30 مارس). التعليم في زمن فيروس كورونا، التحديات والفرص، قطاع الممارسات العالمية للتعليم، البنك الدولي. https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-COVID-19-pandemic

سديري، نبيل. (2020، 20 أبريل). العلاقات الدولية في زمن كورونا- التحديات والإستراتيجيات، مجلة القانون والأعمال الدولية، المملكة المغربية. https://www.droitetentreprise.com/?p=18983.

الشعلان، فهد أحمد. (2020). إدارة الأزمات: الأسس- المراحل-

الآليات، مكتبة كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عبدالمنعم، عاطف.، والكاشف، محمد محمود.، كاسب، سيد. (2008). تقييم وإدارة المخاطر، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

العبيدلي، عمر.، وعبد الله، غادة. (2020، 07 أبريل). تداعيات أزمة كورونا: نظرة اقتصادية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين. http://www.albiladpress.com/news/4194/2020/finance/637747.html

كشك، أشرف. (2020، أبريل). أزمة كورونا: التداعيات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. https://www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/2020/04/

اللامي، غسان قاسم.، والعيساوي، خالد عبدالله. (2015). إدارة الأزمات، الأسس والتطبيقات، بغداد، الجمهورية العراقية.

مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي. (2020، 13 أبريل). الصحة النفسية في ظل انتشار مرض كوفيد. https://www.jhah.com/ar/new-coronavirus/mental-health-tool-kit

المعشر، مروان. (2020). أزمة وإمكانية التغيير للأفضل، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان. https://carnegie-mec.org/81394-ar-pub/30/03/2020/

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2007). خطة الطوارئ المعنية بوباء الإنفلونزا. OCHA. جنيف، سويسرا.

منظمة الصحة العالمية. (2020، 14 يونيو). من نحن، وما هو عملنا. http://www.who.int/about/ar/.

وزارة الإعلام اللبنانية. (2020، 22 أبريل). منظمة العمل الدولية: تداعيات «مدمرة» لكورونا.. أزمة كبرى في سوق العمل. https://48648/www.ministryinfo.gov.lb

اليونيسكو. (2016). منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. إدارة المخاطر. باريس. فرنسا.

المراجع الأجنبية

Airlines Need Up to $200 Billion to Survive Virus, IATA Says. (2020, March 17). Bloomberg.Com. https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-03-17/airlines-need-up-to-200-bailout-to-survive-virus-iata-warns

Alverbro, K., Nevhage, B., & Erdeniz, R. (2010). Methods for risk analysis. Printed in Sweden by US AB, Stockholm. ISSN, 1652-5442.

Bai, Y., Yao, L., Wei, T., Tian, F., Jin, D. Y., Chen, L., & Wang, M. (2020). Presumed asymptomatic carrier transmission of COVID-19. Jama, 323(14), 1406-1407.

Cooper, D., Grey, S., Raymond, G., & Walker, P. (2005). Project risk management guidelines: Managing risk in large projects and complex procurements. John Wiley & Sons.

Coronavirus disease (COVID-19) Situation Report – 177. (2020, July 15). https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-reports/20200715-COVID-19-sitrep-177.pdf?sfvrsn=b1a193f3_2

Council of the European union. (2011). Risks Assessment and Mapping Guidelines of Disaster Management, Brussels.

Q & A on COVID-19. (2020, June 10). European Centre for Disease Prevention and Control. https://www.ecdc.europa.eu/en/COVID-19/questions-answers

WHO (2020a, June 14). Definitions: Emergencies. WHO; World Health Organization. https://www.who.int/hac/about/definitions/en/.

WHO (2020b, June 14). Naming the coronavirus disease (COVID-19) and the virus that causes it. WHO. https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/technical-guidance/naming-the-coronavirus-disease-(covid-2019)-and-the-virus-that-causes-it

WHO (2020c, June 12). Preguntas y respuestas sobre la enfermedad por coronavirus (COVID-19). WHO. https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

Williams C. A., Michael L. S., Peter C. Y. (1991). Risk Management and Insurance. McGrow-Hill, New York.